التطورات الأخيرة: شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعافياً اقتصادياً قوياً في النصف الثاني لعام 2021 عاد خلالها الناتج إلى مستوياته التي كانت سائدة قبل الجائحة في بعض الاقتصادات. وتفاوت الأداء الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة بسبب الاختلافات في شدة الجائحة وآثارها.

ففي السعودية، صاحَب زيادة الإنتاج النفطي تعاف للقطاعات غير النفطية ساعد عليه تسارع حملات التطعيم. وكان للجائحة تأثير محدود نسبيا على قطاع الخدمات في إيران بينما انتعش إنتاج النفط والنشاط الصناعي. وشهد اقتصاد مصر نمواً بمعدل أسرع مما كان متوقعا في السنة المالية 2021/2020 بفضل قوة الاستهلاك، والتحويلات المالية المتزايدة للمغتربين، واحتواء التضخم بالمقارنة باتجاهاته السابقة في السنوات الأخيرة. وفي تونس، تعثَّر الانتعاش مع ازدياد حالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في منتصف 2021 وما صاحبها من تشديد القيود على الحركة والتنقل، ومع عدم اليقين على الساحة السياسية.

ومازال تضخم أسعار المستهلكين في المنطقة أقل من متوسطه طويل الأمد ماعدا في لبنان وإيران، وهو ما يُعزى إلى ضعف الطلب، مع استمرار فجوات الناتج السلبية، وفي بعض الحالات أنظمة سعر الصرف الثابت.

الآفاق المستقبلية: مع تعافي القطاعات التي تتطلب مستوى مرتفعاً من التعامل مع الجمهور، وانحسار تخفيضات إنتاج النفط، والدعم الذي أفرزه زخم بيئة السياسات التيسيرية بشكل عام، من المتوقع أن يتسارع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 4.4% في 2022، وهو تعديل بالزيادة لمستواه الذي كان متوقعاً في يونيو/حزيران 2021، وأن يتراجع إلى 3.4% في 2023. ولكن من المتوقع أن تتسع الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين المنطقة والاقتصادات المتقدمة خلال الفترة التي تغطيها التنبؤات.

ومن المتوقع أن تستفيد البلدان المصدرة لمنتجات الطاقة من ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي وزيادة الإنتاج، وأن يشهد القطاع النفطي في السعودية انتعاشاً قوياً من شأنه أن يرفع الصادرات، أمَّا نشاط القطاعات غير النفطية فقد يستفيد من ارتفاع معدلات التطعيم وتسارع معدلات الاستثمار. وفي العراق، من المتوقع أن ينمو الناتج بنسبة 7.3% في 2022 بفضل القطاع النفطي. وتم تعديل التنبؤ لمعدل النمو في إيران في 2022 بالزيادة نتيجة لتعافٍ تدريجي للقطاع النفطي وتخفيف القيود المفروضة على التنقل من جراء الجائحة.

وقد تحسَّنت أيضا الآفاق المستقبلية على الأمد القصير للبلدان المستوردة للنفط. ففي مصر، من المتوقع أن ينمو الناتج بنسبة 5.5% في السنة المالية التي تنتهي في يونيو/حزيران 2022 بفضل تحسن الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتوسع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاعات استخراج الغاز، والتحسينات التدريجية لقطاع السياحة. وفي المغرب،

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 3.2% في 2022 وهي وتيرة أقل مما كان متوقعا في يونيو/حزيران 2021 نتيجة لانخفاض الإنتاج الزراعي (الفلاحي).

المخاطر: قد تؤدي موجات جديدة لجائحة كورونا، والاضطرابات الاجتماعية، وارتفاع مستويات المديونية في بعض البلدان، والصراعات إلى تقويض النشاط الاقتصادي في المنطقة. ونظراً لأن نسبة الحاصلين على التطعيم الكامل من السكان في المنطقة تقل عن 40% وتتركَّز في الاقتصادات مرتفعة الدخل، فإن حدوث اضطرابات الأنشطة الاقتصادية بسبب الجائحة مازال يُشكِّل احتمالا قويا.

وقد تؤدي تغيرات في أسعار النفط إلى تقويض النشاط في المنطقة مع الاختلاف من حيث المكاسب والخسائر بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط. وقد يحد ضعف مستويات الاستثمار في القطاع من قدرة البلدان المصدرة للنفط على الاستفادة من أسعار النفط المرتفعة. ومن المحتمل أن يضعف الانتشار السريع للمتحور أوميكرون الطلب العالمي ويؤدي إلى تراجع أسعار النفط.

ويُنذِر تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ بتعريض الأرواح وسبل كسب الرزق للخطر في المنطقة. وبمرور الوقت، سيحُد ارتفاع درجات الحرارة من قدرة مناطق متزايدة على الزراعة، ويقلل غلات المحاصيل، ويفاقم مشكلة الموارد المائية الشحيحة بالفعل، الأمر الذي سيقوض الأمن الغذائي، ويجبر على الهجرة، ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وزيادة مخاطر نشوب المنازعات.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية

التنبؤات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	2019	2020	2021 ت	2022 ن	2023 ن
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي في 2010–2019)					
الجزائر	1.0	5.1–	4.1	2.0	1.5
البحرين	2.1	5.1–	3.5	3.2	2.9
جيبوتي	7.8	0.5	5.1	4.3	5.5
مصر أ	5.6	3.6	3.3	5.5	5.5
إيران أ	6.8–	3.4	3.1	2.4	2.2
العراق	6.0	15.7–	2.6	7.3	6.3
الأردن	2.0	1.6–	2.2	2.3	2.3
الكويت	0.6–	8.9–	2.0	5.3	3.0
لبنان	6.7–	21.4–	10.5–	..	..
ليبيا ب	2.5	31.3–	78.2	..	..
المغرب	2.6	6.3–	5.3	3.2	3.5
عُمان	0.8–	2.8–	3.0	3.4	4.1
قطر	0.8	3.6–	3.0	4.8	4.9
السعودية	0.3	4.1–	2.4	4.9	2.3
تونس	1.5	9.2–	2.9	3.5	3.3
الإمارات	3.4	6.1–	2.7	4.6	2.9
الضفة الغربية وقطاع غزة	1.4	11.3–	6.0	3.4	3.4

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات. يجري تحديث توقعات البنك الدولي باستمرار على أساس معلومات جديدة وتغيُّر الظروف (العالمية). ومن ثمَّ، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لآفاق البلدان لا تختلف اختلافا كبيرا في أي لحظة زمنية معينة.

أ. تشير إلى السنة المالية. يرجى الرجوع إلى المرفق الإقليمي للاطلاع على تقارير السنة المالية.

ب. التنبؤات بشأن لبنان وليبيا بعد عام 2021 مستبعدة بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.